

المحاضرة رقم 06: المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 13 قياس القيمة العادلة

- 1- الأهداف التعليمية للمحاضرة: تهدف هذه المحاضرة الى اعطاء تعريف موحد للقيمة العادلة، وخاصة و ان هذا المصطلح او المفهوم تم استعماله من طرف بعض المعايير المحاسبية الاخرى، و بسبب الاختلافات الملاحظة في كيفية فهمه و تطبيقه ما خلق نوع من عدم التناسق و هو ما دفع المجلس الدولي للمعايير المحاسبية الى التدخل و اعداد معيار دولي مختص بمفهوم القيمة العادلة انطلاقا من سنة 2011، حيث يهدف الى وضع اطار موحد لقياس القيمة العادلة مهما اختلفت الاسواق و البيئات المحاسبية، مع ادراج شروط الافصاح المتعلقة بالقيمة العادلة.
- 2- تعريف القيمة العادلة: و هي السعر الذي سوف تتحصل عليه المنشأة نتيجة بيع اصل و ما يتولد عنه من نقل للالتزامات المتعلقة به الى المشتري في اطار عملية منظمة بين المتعاملين وفق شروط سوقية متوازنة ، بحيث من اجل القيان بالقياس وفق طريقة القيمة العادلة يجب توفر سوق اصلي ، و هو السوق الذي يشهد اكبر قدر من التعاملات، بحيث يسمح بتوفير قاعد للبيانات متعلقة بالقيم و الاسعار يمكن الاستناد اليها، اما في حالة عدم توفر هذا النوع من الاسواق، نلجأ الى السوق الاكثري للأصل او الالتزام، و الذي يسمح بالحصول على اكثر الفرص للتقييم الجيد.
- بالنسبة للأصول الغير مادية، يجب الأخذ بعين الاعتبار قدرة الاصل على توليد منافع اقتصادية في احسن الظروف.
- بالنسبة للالتزامات و حقوق الملكية المحتفظ بها من اطراف اخرى على اساس انها اصول، فانه في حالة عدم توفر سعر معلن للالتزام المالية او حق الملكية، فانه يؤخذ بعين الاعتبار ، القيمة الاعتبارية المقيمة من الطرف الاخر الذي يحتفظ بالأداة المالية في جانب الاصول.

ملاحظة، عند التقييم بطريقة القيمة العادلة، يجب طرح التكاليف المتعلقة بالنقل من سعر المعاملة

- 3- القيمة العادلة عند الاعتراف الاولي
عند الحصول على الاصل في اي عملية فان سعر العملية هو المبلغ المدفوع في التسوية، و على هذا الاساس فان القيمة العادلة هو السعر الذي سوف نتحصل عليه عند بيع الاصل معين و هو ما يطلق عليه اسم الخروج. و ليس شؤ ان يكون سعر شراء الاصل هو نفسه سعر التنازل بل يتعرض لظروف قد تزيد منه او تنقص.
- 4- اساليب التقييم
و نقصد بأسلوب التقييم هو الطريقة التي يتم بها تحديد السعر التعامل بين مختلف الاطراف في اي عملية لنقل التزام او تحصيل اصل، و هناك ثلاثة اساليب يتم اعتمادها على نطاق واسع، منهج السوق، منهج الدخل، منهج التكلفة.
- أ. منهج السوق: و هو الاسلوب المبني على الاسعار و القيم الموجودة في السوق من نفس المعاملات المشابهة للأصول و الالتزامات.
- ب. منهج التكلفة: و هو الذي يعتمد في التقييم على مسار احتساب التكاليف، اي تكلفة استبدال عنصر من الاصول و الخصوم ، بالقيمة النفعية له بالنسبة لمنشأة.

- ت. منهج الدخل: و هي عملية تعتمد على استحداث مجموع التدفقات المستقبلية للأصل او الالتزام من اجل تحديد قيمته السوقية القابلة للتنازل او الاستبدال، بحيث يشمل هذا المدخل ثلاثة طرق مختلفة:
- اسلوب القيمة الحالية: و تبين القيمة السوقية للأصل او الالتزام في تاريخ القياس، و هو السعر الذي يمكن بواسطته استبدال عنصر الاصل او الالتزام بتدفق نقدي في ظل الظروف السوقية الموجودة.
 - نماذج تسعير الخيارات: و هي مجموعة من النماذج الاحصائية التي تسمح بدمج و تفعيل مجموعة من المتغيرات السوقية التي تسمح بدراسة سلوك القيمة في ظل المتغيرات الديناميكية الموجودة، كالمخاطر السوقية، التغيير الزمني للقيمة....، من هذه النماذج، نجد بلاك شولز و الذي توصي به المعايير، بالإضافة الى بينومال...
 - طريقة فائض الارباح السنوية: هي طريقة معتمدة لقياس قيمة الاصول الغير مادية

5- التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

- و نقصد به التراكم المعرفي و اليقيني بالمعلومات المتاحة في السوق، و التي يكون لها الفائدة في تحديد القيمة العادلة للأصل و الالتزام المراد قياس قيمته باتساق و مصداقية، بحيث تحتوي على مقارنة يصنف طبيعة المدخلات من المعلومات الى ثلاثة مستويات من المعلومات الملاحظة و الغير ملاحظة و التي تشكل القاعدة الاساسية في عملية التقييم.
- المستوى الاول من المدخلات: و هي المعلومة و الاسعار المتوفرة و على طبيعتها في الاسواق المعتمدة في عملية القياس، بحيث ان الظروف و مستوى النشاط يسمح بالحصول على بيانات تساعد في اتخاذ القرارات المناسبة في تحديد قيمة الاصول و الخصوم.
 - المستوى الثاني من المدخلات: و هي الاسعار الغير معلن عنها بصفة مباشرة و انما نتحصل عليها بالقيام بالتحليل و التنقيب، فقد تكون في مضمون الاسعار و المعلومات ذات المستوى الاول، و تكمن اهميتها في عملية تحديد القيمة العادلة للأصول و الخصوم المالية، في التأثيرات الجانبية التي يمكن ان تحدثها في مراحل القياس.
 - المستوى الثالث من المدخلات: و هي الاسعار و البيانات الغير موجودة في السوق، تقوم المنشأة باستنتاجها و تقديرها نتيجة لمتغيرات سوقية ماضية و مستقبلية (مدخلات غير ملحوظة)، بحيث انها لا يجب ان تركز كثيرا على هذه البيانات في عمليات تحديد القيمة العادلة للأصول و الالتزامات، و في نفس الوقت لا يجب اهمال تأثيراتها ان وجدت.

6- خصائص اساليب التقييم للقيمة العادلة

- على المنشأة ان تعتمد على اساليب التقييم التي ترى بانها مناسبة لمختلف الظروف المناسبة للعنصر المقيم، بحيث يجب ان تأخذ بعين الاعتبار كل من المعلومات و التدفقات من المعلومات التي تساعد على فهم ظروف السوق و تساعد على التقييم الصادق، فمدخلات البيانات يجب ان تكون ملحوظة ، و غير ملحوظة بمت يمكن ان تؤثر على ظروف القياس، مع عدم التركيز الكبير على المدخلات الغير ملاحظة و التي يمكن تفاديها دون تجاهل تأثيراتها.
- المدخلات: تشكل مجموع البيانات و الفرضيات المعتمدة حين تقييم سعر الاصل او الالتزام في السوق النشط، بحيث نأخذ بعين الاعتبار مختلف المخاطر الممكنة الحدوث، سواء في نموذج التقييم، او محتوى البيانات و مصداقيتها، فالمدخلات الملحوظة هي مجموعة المعلومات التي تم صياغتها بالاعتماد على البيانات المعلومات

المتوفرة في السوق، و التي تعبر فعلا عن الفرضيات الموضوعية حين تقديم نموذج القياس، اما المخلات الغير ملحوظة فتتشكل من المعلومات الغير متاحة مباشرة ، او الغير متعلقة بالسوق المشار اليه، بل هي متغيرات جانبية يمكن لها ان تجد التأثير في مختلف صيغ القياس المعتمدة في تحديد القيمة العادلة للأصل او الالتزام.

7- الإفصاحات

- بالنسبة للأصول و الالتزامات التي تم قياسها بالقيمة العادلة في قائمة المركز المالي بعد الاعتراف الاولي حسب سعر الاقتناء، يجب الإفصاح عن اساليب التقييم المعتمدة و المدخلات المستخدمة من اجل القياس.
- بالنسبة لقياس القيمة العادلة ، يجب الإفصاح عن اثر القياس في قائمة ادخل و المركز المالي.
-